بسم الله الرحمن الرحيم

المكتب التنفيذي

مبادىء وأسس
السياسة الخليجية المشتركة
في مجال التدريب المهني

مطبوعات ١٥ وثائقية

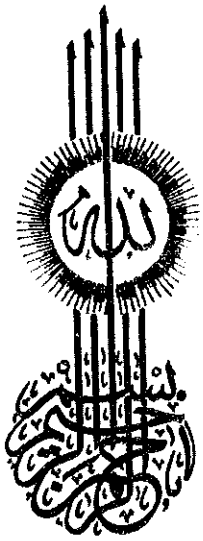

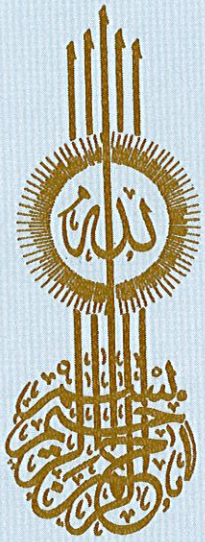

مطبوعات وثائقية (١٥)

المكتب التنفيذي
ص. ب : ٢٦٣٠٣ ـ المنامة ـ البحرين
هاتف : ٥٣٠٢٠٢ ـ فاكسيميلي : ٥٣٠٧٥٣
تلكس : ٩٣٤٨ تنفيذ بي. إن

تقـــــديم

حظي موضوع التعـاون العمالي المشترك في مجال التدريب المهني بإهتمام كبير من قبل مجلـس وزراء العمل والشـؤون الإجتماعيـة بـدول مجلس التعاون لدول الخليج العـربية، فقد عكست مناقشـات المجلس خلال دوراته المتعـاقبة لجوانـب وأبعاد هـذا الموضـوع مدى الحرص على تطـويـر خطط وبرامج التدريب والتوجيـه المهني وتحسين مستويات الأداء ورفع معدلات الإنتاجيـة وزيادة فـرص التشغيل للقـوى العاملـة في القطاعـات والأنشطة الإقتصادية المختلفة.

لقد تم تدارس واقع وإمكـانيات التدريب المهني المتاحـة في الدول الأعضاء كما تم تشخيص المعوقات والمشكلات وإقتراح الحلول الكفيلة بتذليلها بهدف تحقيق المزيـد من أوجـه التعـاون والتنسيق والتكـامل المشترك، وفي ضـوء النتائج والمؤشرات المستخلصة وبناء على القرارات الصادرة من المجلس بهذا الشأن أعـدّ المكتب التنفيذي مشروع المبـادىء والأسس التي تـرتكز عليهـا السياسات المشتركة بين الدول الأعضاء في مجال التدريب المهني حيث عرض المشروع للبحث والمناقشة على جـدول أعمال الدورة الحادية عشرة للمجلس التي عقدت في الـرياض خـلال شهر مايـو ١٩٩٣. وتم إعتمادها بإعتبـارها موجهات أساسية وقواعد عملية إسترشادية تتبناها الدول الأعضاء وتسعى إلى تنفيذها كل حسب إمكاناتها.

ويأمل المكتب أن تتعـزز بإعتماد هـذه الأسس والمبـادىء خطـوات العمل الجماعي في مجال التدريب المهني بين الدول الأعضاء وأن تتحقق من خلالها بمشيئته تعالى المزيد من مشاريع التكامل العمالي المشترك.

ربيع الثاني/ جمادى الأولى ١٤١٤ هـ
تشرين الأول / أكتـــــــوبر ١٩٩٣م

المكـتب التنـفيذي

مبـــادىء وأســـس
السياسة الخليجية المشتركة
في مجـال التدريب المهـني

مبادئ وأسس
السياسة الخليجية المشتركة
في مجال التدريب المهني

أولاً : ان رفع مستوى كفاءة الكوادر الوطنية والنهوض بها يحتاج إلى المزيد من الاهتمام من قبل كافة الأطراف المعنية بالعملية الانتاجية وهذا يستلزم بالضرورة التنسيق فيما بينها لرصد الاحتياجات التدريبية الآنية والمستقبلية ووضع السياسات واعداد برامج التدريب وتحديد مستوياته واتجاهاته ذات الصلة بتلبية تلك الاحتياجات.

ثانياً : ان تحقيق الترابط والتنسيق بين خطط التعليم وخطط تنمية القوى العاملة الوطنية وربطها بالخطة التنموية الشاملة، يؤكد أهمية الدور الذي تضطلع به المجالس أو اللجان العليا للتدريب المهني على مستوى كل دولة من الدول الأعضاء، وضرورة انشاء مثل تلك المجالس واللجان في الدول التي لم تنشأ فيها بعد.

ثالثاً : ان العمل على تطوير مراكز التدريب المهني القائمة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية كي تضطلع بدورها المطلوب في تنمية القوى العاملة الوطنية واحلالها محل العمالة غير الوطنية، يستلزم تحديد مصادر رئيسية كافية وثابتة لتمويلها ودعمها

ثامناً : ان اعداد برامج التدريب المهني في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية يجب أن يتم في ضوء استيعاب المتغيرات الاقتصادية والتحديات الآنية والمستقبلية التي تفرض نفسها على الساحة الخليجية وتؤثر على برامج التدريب.

تاسعاً : ان الاهتمام بالأجهزة المعنية ببيانات واحصاءات العمل والقوى العاملة وعلى الأخص تلك المتعلقة منها بالتدريب المهني، والتأكيد على ضرورة انشاء وتطوير مثل هذه الأجهزة ضمن المؤسسات التدريبية يمثل ركيزة أساسية في عملية التخطيط للتدريب المهني في الدول الأعضاء، لكي تقوم بدورها المطلوب في مجال توفير المعلومات والبيانات الاحصائية وتجميعها وتصنيفها وتحليلها خلال فترات زمنية دورية مناسبة.

عاشراً : ان اعداد وتنفيذ اختبارات المهارة المعيارية في ضوء الدليل العربي الخليجي الموحد للتصنيف والتوصيف المهني يعد وسيلة موضوعية وفاعلة للتحقق من المستويات الفنية لكل مهنة وضمان التوافق المطلوب بين قدرات الأفراد المهنية وبين متطلبات ومواصفات كل مهنة.

حادي عشر : ان توفير الحوافز والامتيازات للمتدربين من خلال التشريعات والنظم ذات العلاقة يعد من العناصر الهامة والفعالة في زيادة الاقبال على برامج التدريب المهني في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية خاصة في المهن التي يضعف الاقبال عليها.

ثـــاني عشـــر : ان الاهتمام بالتـوجيه المهني بغرض إرشاد وتـوجيه المجتمع بمختلف أفراده وفئـاته لفرص العمل المتـاحة والمرغـوبـــة وتـوجيـه الأفـــراد إلى التـدريب الملائم لاستعـــداداتهم ودوافعهم وميـــولهم، يعـــد عنصرا أســاسيا من عنـاصر نجـاح خطط وبرامج التـدريب المهني وتحقيقه لأهدافه.

ثـــالث عشـــر : تتأكد الحاجة إلى زيادة كفـــاءة برامج التوجيه المهني التي تهدف إلى توجيه الطلاب للالتحاق بالتعليم الفني والمهني ووفقـا للتخصصـات والمهن التي تتـوافق مع ميولهم وقدراتهم الفنية والعلمية وكذلك توجيههم إلى فرص العمل التي يمكن أن تتوافر في المستقبل.

رابـــع عشـــر : ان وجـود أعداد فائضة عن حاجـة ســوق العمل من حملـة مـؤهلات محددة أو ممن حصلـوا على تـدريب معين يتطلب الاهتمام بـوضع برامج خـاصة لاعـادة التـدريب والتأهيل تسـاعد حملـة تلك المؤهـلات على اكتساب مهارات جديدة تؤهلهم لدخول سوق العمل.

خـــامس عشـــر : ان الاهتمام بالتنمية الادارية وتطـوير الكفاءات الفنية العاملة في المنشـآت المختلفة، واتاحة المزيـد من فرص التدريب أثناء العمل من خـلال تشجيع وزيادة فعالية دور المعاهد والمراكز التـدريبية الخاصة ذات المستوى الاداري والتقني المتطور، سوف يسهم بشكل فعال في تطوير نوعية التـدريب وتوسيع مجالاته وزيادة عدد المستفيديـن منه سواء في مجال اتـاحة فـرص الترقي والتقـدم في الـوظيفـة أو توفير فـرص عمل جـديـدة للمواطنين.

سـادس عشـر : يتأكد دور وسـائل الاعلام في اعداد وتنفيذ خطة اعلامية شاملة لمعالجة المواقف وأنماط السلوك السلبية المؤثرة في نجاح برامج التدريب المهني وتستهدف تعبئة وتوجيه الرأي العام للمساهمة في انجاح عمليات التأهيل والتوظيف وإزالة أية رواسب اجتماعية تؤدي إلى ضعف الاقبال على بعض المهن والأعمال.

سـابع عشـر : حيث ان مشاركة المرأة في برامج التدريب المهني تتمشى مع جهود دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية فيما تسعى إليه من تحقيق الاستخدام الأمثل لمواردها البشرية، فإن اعداد وتنفيذ البرامج التدريبية الخاصة بالمرأة سوف يساعد على زيادة فرص العمل لها كي تسهم في بناء وتطوير المجتمع في المهن التي تلائم طبيعتها وتتفق مع عادات وتقاليد المجتمع وقيمه العربية والاسلامية.

ثـامن عشـر : ان رفع الكفاءة الادارية والمهنية لأعضاء هيئة التدريب والتدريس في مراكز التدريب المهني عن طريق توفير فرص التدريب المناسبة لهم على المستويين المحلي والخارجي واعداد وتنفيذ برامج لتبادل المدربين على المستوى الخليجي سوف يساعد على زيادة فعالية ومردودية التدريب المهني ويرفع من مستوى مهارة الخريجين.

تـاسع عشـر : ان الاهتمام بمتابعة خريجي المراكز التدريبية واجراء التقييم المستمر لمخرجات التدريب المهني يعد من أبرز العوامل المؤدية إلى إيجاد التوافق والمواءمة بين أهداف وبرامج ومناهج التدريب المهني ومخرجاته من ناحية

وبين متطلبات سوق العمل المختلفة كماً ونوعاً وتطلعات الأفراد وتوجهاتهم وطموحاتهم من ناحية أخرى.

العشـــــــرون : العمـــل على زيادة الاســتفادة من طاقـــة وامكانيات التـدريب المتـوفـرة لدى مـراكـز التـدريب الخاصـة والتابعة للمنشـآت الكبيرة في القطاع الخاص والمختلط بتخصيص جـزء من طـاقتهـا الاستيعابيـة لمتـدربين مبتـدئين أو مبتعثين من منشآت أخـرى تحت إشراف الجهات الـرسمية المختصـة ووفق الأسس والشروط التي تحددهـا هـذه الجهات بـالتشـاور والتنسيق مع المنشآت المعنية.

الحـادي والعشـرون : ان التأكيـد على دور القطـــاع الخـاص في الاضطـلاع بمسئوليات أكبر في تطوير برامج التدريب المهني سواء بانشـاء مراكز تـدريبية نـوعية خاصـة أو من خلال تعاون هذا القطاع مع مراكز التدريب المهني الحكومية والاسهـام في تمويل خططهـا وبـرامجها التـدريبيـة واتاحـة فرص العمل المنـاسب للمتخرجين منهـا، يعد أمراً غـاية في الأهميـة وذلك نظراً للنسبـة الكبيرة التي يستوعبها القطاع الخاص من اجمالي القوى العاملة.

الثـاني والعشـرون : ان التأكيد على تحقيق المشاركة الفعالة لأصحاب العمل والعمال في وضع واقتراح البرامج التـدريبية المختلفـة التي تنظمهـا مراكز التـدريب المهني والكليـات التقنية والمعاهد الخاصة من شأنه تعـزيز فرص تبادل الرأي والمشـورة بين كافـة الأطـراف ذات العلاقـة في وضع وتنفيذ خطط وبرامج التدريب المهني وعلى النحو الذي يحقق مـلاءمتها مع احتيـاجات المؤسسـات والجهات المعنية.

الثـالث والعشـرون : ضرورة التركيـز وبشكل أسـاسي في بـرامج التـدريب المهني على التـدريب العملي والميداني تـلافياً للقصـور

القائم في ذلك من أجل ربط التدريب ومناهجه بواقع العمل واحتياجاته ومتطلبات المهن المختلفة وضمان استجابته لتطور أساليب الانتاج في ظل التقدم العلمي والتقني.

الرابع والعشرون : ان أهمية التقنية الحديثة في مجال التدريب المهني تدعو إلى العمل على زيادة فرص استخدام وتوطين التقنية خاصة تلك التي تتلاءم مع ظروف البيئة والمجتمع وتؤدي إلى تحسين مستوياته الفنية وخفض كلفة التدريب.

الخامس والعشرون : ان التنسيق والتعاون بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية من خلال التخطيط لوضع البرامج المشتركة في مجال التدريب المهني يشكل أهمية كبيرة في هذا المجال لما يوفره من فرص لتحقيق الاستخدام الأمثل للطاقة التدريبية المتاحة في مراكز التدريب المهني وتبادل الخبرات والتجارب فيما بينها.

السادس والعشرون : ان تطوير وتوحيد التشريعات الخاصة بالتدريب المهني بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية كلما أمكن ذلك من شأنه أن يؤدي إلى تهيئة الظروف والشروط القانونية المناسبة لتطوير التنسيق والتكامل فيما بينها، خاصة في مجال تبادل المدربين والمتدربين.

السابع والعشرون : ان العمل على تصنيف مراكز التدريب المهني بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بهدف تحديد تخصص كل منها في اطار متكامل وفقاً لقواعد ونظم محددة سوف يؤدي إلى إيجاد التمايز والتنوع في التخصصات المهنية المطلوبة ويسهم في استغلال الطاقات الكاملة لهذه المراكز ويؤدي إلى تكامل مشاريع وبرامج التدريب المهني بالدول الأعضاء.

الثـامن والعشـرون : ان العمل على تطويـر مراكـز ومعاهـد تدريب المدربين المتوافـرة في بعض الدول الأعضـاء وزيادة امكـاناتها الفنية والتخصصيـة وطاقتها الاستيعابيـة وتمكينها من اعداد وتنفيـذ برامج خاصـة بتدريب المدربين من دول مجلس التعـاون لدول الخليج العـربية سيكـون بمثابة لبنـة هامة في تنفيذ سيـاسة التعاون والتنسيق المشترك والتكامل في مجال التدريب المهني.

التـاسع والعشـرون : ان الجهود المشتركـة في مجال اجراء البحوث الميـدانية والدراسات المسحية واعداد الاحصاءات والبيانات عن أوضاع ومشكلات واحتياجات مراكز التدريب المهني بـالـدول الأعضاء وتحليلهـا واستخـلاص المؤشرات الخاصة بها بصورة دورية منتظمـة، تعد من العوامل الأساسية لوضـع ومتابعـة تنفيذ برامج عمل مشتركة في هذا المجال.

الثـــلاثـــون : ان عقـد النـدوات والملتقيـات التخصصيـة للكـوادر العـاملـة في مجال التدريب المهنـي بالـدول الأعضـاء سـوف يسـاعـد على تبـادل وتعميق الخبرات الفنيـة والتخصصيـة والتعـرف على أفضـل الـوسـائل والأساليب الملائمة لتحقيق التنسيـق الفعال والتكامل المطلـوب في مجال التـدريب المهنـي ومعـالجة مـا قـد يعترض ذلك من صعوبات ومعوقات.

الحادي والثـلاثـون : ضرورة العمل على زيادة فرص الاستفـادة من المعونة الفنيـة والخبرات التي تـوفـرهـا الـدول والهيئـات والمنظمات الاقليمية والعـربية والـدولية ذات العـلاقة وذلك بهدف تدعيم مؤسسـات التدريب المهني في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربيـة وبصفة خاصة في مجال تدريب المدربين.

صدر من هذه السلسلة

العـــــدد الأول : مبـادىء وأهداف السياسـات العمالية والاجتماعية بالدول العربية الخليجية.

العـــدد الثـــاني : المبادىء الاساسـية للخدمـــات الاجتماعية العمالية بالدول العربية الخليجية.

العـــدد الثـــالث : المبادىء العـامة لسيـاسة عـربية خليجيـة مشتركة لرعاية الطفولة.

العـــدد الـــرابع : الاطار العام لاعداد الدراسات الاحصائية العمالية في الدول العربية الخليجية.

العـــدد الخامس : اللوائح النموذجية لدور الرعـاية الاجتماعية بالدول العربية الخليجية.

العـدد الســادس : اللائحة النموذجية لمراكز التنمية الاجتماعية بالدول العربية الخليجية.

العـــدد الســـابع : المشروع الاسترشـادي الموحد لـلأحكام المتماثلـة في قوانين وأنظمة العمل بالدول العربية الخليجية.

العـــدد الثـــامن : مبادىء وأهـداف السياسـات العمالية والاجتماعيـة والنظم واللوائـح الداخلية (باللغة الانجليزية).

العـــدد التـــاسع : برنامج العمـل المستقبلي لتطـوير احصاءات العمـل بالدول العربية الخليجية.

العـــدد العـــاشر : الدليل العربي الخليجي الموحد للتصنيف والتوصيف المهني (مقدمة الدليل واجراءات التطبيق والتطوير).

العدد الحادي عشر : الاطار العام للبرامج والأنشطة التدريبية المشتركة للكوادر الفنية العاملة في وزارات العمل والشئون الاجتماعية بالدول العربية الخليجية.

العدد الثاني عشر : المجموعة الكاملة لقرارات مجلس وزراء العمل والشئون الاجتماعية بالدول العربية الخليجية (عدد خاص).

من الدورة التأسيسية الى الدورة العاشرة
١٣٩٨ هـ - ١٤١٠ هـ/١٩٧٨م - ١٩٩٠م

العدد الثالث عشر : مبادىء السياسة العربية الخليجية المشتركة للسلامة والصحة المهنية والاطار العام لتطوير التعليم والتدريب في مجال السلامة والصحة المهنية.

العدد الرابع عشر : اللائحة الاسترشادية الموحدة للسلامة والصحة المهنية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

رقم الإيداع في المكتبة العامة
١٤٢٧ د. ع/ ١٩٩٣م

الطباعة بمطابع المؤسسة العربية للطباعة والنشر ذ.م.م. ـ البحرين

بسم الله الرحمن الرحيم

المكتب التنفيذي

المكتب التنفيذي ـ مطبوعات وثائقية (١٥)